ملف العدد :

التنمية الاقتصادية فى فيتنام

أ.دينا احمد
باحث اقتصاد
بمركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية

مقدمة

تقدم فيتنام تجربة مختلفة فى نهوض الدول من مرحلة الفوضى الكاملة إلى الاستقرار والتنمية المستدامة حيث باتت دولة نامية ناجحة بشكل ملحوظ، وأفضل مقياس لشرح ذلك هو انخفاض الفقر المدقع، من (٥٣٪) من السكان فى عام ١٩٩٢ إلى أقل من (٣٪) حالياً، ويمكن تفسير نموذج فيتنام بعدة طرق، لكنَّ النموذج الاقتصادى يمكنه أن يعكس واقع هذا التطور، خاصة مع توضيح علاقاته وتأثيراته على الجوانب الأخرى، شهد الاقتصاد الفيتنامي العديد من الإصلاحات الاقتصادية وتحديدا في فترة الثمانينات، حيث تحول نحو الاقتصاد المفتوح على الأسواق، وقد أدى هذا التحول إلى نمو اقتصادي مميز، واندماج سريع في الاقتصاد العالمى، ويقوم الاقتصاد الفيتنامي بشكل شبه كامل على الشركات الفيتنامية الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، كما يعتمد على الاستثمار الأجنبي، كما تشتهر فيتنام بصناعة السياحة الراقية، فنجد ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الأجنبية في الفنادق والمنتجعات.

في العام ٢٠١٧ توقعت شركة برايس ووترهاوس بأن فيتنام قد تصبح يوما ما أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وخاصة مع معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والذي وصل (٧,١٪) في العام ٢٠١٨، وفي عام ٢٠١٩ بلغ الناتج محلي إجمالي تتجاوز قيمته ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، واصبح واحداً من أسرع الأسواق الناشئة نمواً في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ بإجمالي الناتج المحلي ٤٣٦ مليار دولار .

أولاً : ركائز التحول لاقتصاد السوق الحر فى فيتنام

فى ١٩٨٦ أطلقت فيتنام مشروعها النهضوى فى اجتماع للحزب الحاكم عام ١٩٨٦، ولكن تم إدخال الإصلاحات الرئيسية ابتداءً من موازنة ١٩٨٨ – ١٩٨٩ والتى شملت العديد من العناصر، حيث تم التأكيد على ثلاثة تغييرات مهمة تم إدخالها فى هذا الوقت، والتى تفاعلت بطريقة قوية وهى: فتح مساحة للمبادرة الخاصة، وفتح الاقتصاد أمام التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، وتحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار وسعر الصرف.

١ – فتح مساحة للمبادرة الخاصة :

صدر أول تقرير كبير للبنك الدولى، فى عام ١٩٩٣ كان يسمى "فيتنام: الانتقال إلى السوق" ويعتبر أساس اقتصاد السوق دعم توجه المبادرة الخاصة، وفى حالة فيتنام كان معظم السكان من المزارعين الذين جرى تنظيمهم فى مجموعات فى وقت واجهت فيتنام فيه مشكلة إطعام نفسها، وكانت تناشد الحصول على مساعدات غذائية دولية فى منتصف الثمانينيات رغم وجود الكثير من الأراضى الخصبة.

ويرى التقرير، أن الإصلاح الوحيد الأكثر أهمية هو إعادة الزراعة إلى نمط الزراعة الأسرية عندما لم يكن للعائلات حقوق ملكية ثابتة وقابلة للتداول، ما جعلهم يثقون بأنهم فى ظل النظام الجديد سيكونون قادرين على البيع والاستفادة مما يزرعون، والنتيجة أن الإنتاج الزراعى قفز على الفور بنسبة(٢٠٪)

وسمحت فيتنام، أيضاً، للشركات الخاصة الصغيرة بالبدء فى العمل بحيث كان هناك بعض التوسع فى الإنتاج الحضرى، وكذلك المطاعم وخدمات سيارات الأجرة والتصنيع على نطاق صغير، وإن لم يكن مقدار الازدهار فيها دراماتيكياً مثل التحول فى منطقة الريف والمجال الزراعى.

٢ – الإصلاح الرئيسى الثانى :

تحرير التجارة الخارجية والاستثمار فى وقت كانت فيه صادرات الأرز محظورة، وكان لها منطق معين يقوم على أن الشعب فى حاجة إلى إطعام نفسه، ولحسن الحظ،

تم رفع الحظر تماماً كما ارتفع إنتاج الأرز، وأصبحت فيتنام على الفور ثالث أكبر مصدر للأرز فى السوق العالمى، وهذا مثال رائع على كيفية تفاعل الإصلاحات، ومن المحتمل أن يفشل الإصلاح الزراعى دون تحرير التجارة؛ لأن زيادة الإنتاج فى اقتصاد مغلق تعنى انخفاضاً حاداً فى سعر الأرز وبمرور الوقت تقل المساحة المنزرعة فتتافقم أزمة الجوع داخلياً، وكانت تجربة معظم الناس لإصلاح السوق سلبية، لكن الصادرات حافظت على سعر الأرز بحيث كان المزارعون أفضل حالاً، كما أن طلبهم على المنتجات الحضرية الأخرى نشر فوائد الإصلاح سريعاً فى باقى أنحاء البلاد.

وبحلول عام ١٩٩٤ كان هناك ما يكفى من الإصلاح والنمو، وبدأت خطة مواجهة تردى اختناقات البنية التحتية التى أصبحت حادة، فكان لديهم أول مشاريع لإعادة تأهيل الطرق والطاقة، وتدفع هذه التجربة المؤسسات الدولية إلى دائرة كبيرة من النقاش الضرورى لاستكشاف فكرة توفير المساعدة المالية واسعة النطاق فى حال اعتماد الدولة المستلمة لسياسة اقتصادية ذات جودة عالية.

٣- الركيزة الثالثة :

تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار وسعر الصرف، وكانت الجهود تنصب على تخفيف معاناة ارتفاع التضخم وكانت المشكلة الأساسية، هى أن القطاع العام "موحد"؛ حيث تسيطر الحكومة ومؤسساتها على النشاط الاقتصادى مما خلف عجزاً كبيراً لا يمكن تمويله عن طريق المدخرات المحلية أو المساعدات الخارجية.وكانت الحكومة تطبع العملة وتوسع الائتمان المتدفق من البنك المركزى إلى المؤسسات الحكومية بمعدل كبير أدى إلى ارتفاع التضخم، وخضعت الحكومة لتدخل جراحى لإنقاص عدد العمالة، وقلصت على نطاق واسع القطاع العام بتسريح ملايين العمال مستغلة دور القطاع الخاص الذى يتوسع بسرعة كبيرة حتى تمت إعادة استيعاب العاطلين عن العمل بسرعة، ومن أبرز علامات نجاح فيتنام خفض التضخم إلى أقل من (١٠٪) سريعاً، فمن الصعب بالنسبة لاقتصاد السوق أن يعمل بتضخم مزدوج الرقم (أعلى من ١٠٪) ؛ لأن مستوى استقرار الأسعار فى الأسواق يصبح مشوشاً، وساعد الإصلاح على ضبط

سعر الصرف، أيضاً، مع الاستقرار المالى، فعندما بدأت خطط الإصلاح تدخل مرحلة التنفيذ لأول مرة، كان سعر السوق السوداء حوالى عشرة أضعاف السعر الرسمى، حيث يخلق ازدواج سعر الصرف حوافز قوية للفساد، فقام البنك المركزى، بشجاعة بتخفيض سعر الفائدة الرسمى وصولاً إلى مستوى السوق الموازى، ويضمن سعر الصرف الحقيقى حصول المزارعين وغيرهم من المصدرين على عائد عادل ويعنى ذلك أيضاً أن الأجور المحلية كانت منخفضة جداً؛ حيث تم قياسها بالدولار الأمريكى، وكان ذلك عامل الجذب الرئيسى للمستثمرين الأجانب الأوائل، وأدى تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى انخفاض التضخم إلى تشجيع البنك المركزى للحفاظ على سعر الصرف مستقراً نسبياً فى السنوات القليلة التالية، وهو أمر إيجابى أيضاً للمصدرين والمستثمرين المباشرين.

بعد ثلاثة عقود من النمو السريع المستمر دون انقطاع، برزت فيتنام كاقتصاد متوسط الدخل مزدهر يخطو المستثمرون الأجانب إلى بابها، مطالبين بالمشاركة والمساهمة فى ازدهارها المتزايد، ومع ذلك فإنَّ انتقال فيتنام إلى اقتصاد مزدهر وحديث هو مرحلة بدأت للتو؛ حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل فى فيتنام، حالياً، حوالى (٤٠٪) فقط من المتوسط العالمى، ولكى تصبح فيتنام دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٤٥، ستحتاج للحفاظ على متوسط معدلات نمو لا تقل عن (٧٪) على مدى السنوات الـ٢٥ المقبلة، وهذا من شأنه أن يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى (٢٥) ألف دولار، فى حين أن فيتنام لديها القدرة على تحقيق هذا الطموح، فبدون إصلاحات من المرجح أن تشهد البلاد تباطؤاً فى النمو، ما يعرقل طموحاتها.

ثانياً: قطاع الزراعة

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات في فيتنام، فلقد تطور القطاع الزراعي بشكل كبير في السنوات الـ ٢٥ الماضية، فخلال التسعينيات زاد صغار المزارعين بشكل مطرد من إنتاجية إنتاج الأرز والتركيز في الزراعة ؛ لعبت دورا رئيسيا في الحد من الفقر،

وضمان الأمن الغذائي الوطني والاستقرار الاجتماعي في فيتنام.

إن الأنشطة الزراعية في فيتنام جعلت قدراً كبيراً من التصدير ممكناً بالإضافة إلى تلبية الطلب المحلي المتزايد. فمع ازدهار الصادرات الزراعية فإنها تعد من بين أكبر خمس دول مصدرة لمجموعة متنوعة من المنتجات مثل الروبيان والقهوة والكاجو والأرز والفلفل.

حيث تساهم الزراعة بنسبة تصل إلى (٢٠ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي(٢٠١٩)، ستستمر في لعب دور مهم في تحول فيتنام إلى اقتصاد السوق. تعتمد قوة فيتنام في الإنتاج الزراعي على حقيقة أن ثلثي السكان يعيشون في الريف. وايضاً، يعمل (٧٠٪ من القوة العاملة في الزراعة والقطاعات القائمة على الزراعة، تعد الدولة التي زادت إنتاجها من الأرز بشكل كبير في السنوات الخمس عشرة الماضية واحدة من أكبر مصدري الأرز في العالم.

نما القطاع الزراعي في فيتنام بشكل كبير، وازدهرت الصادرات الزراعية في البلاد. أصبحت ثالث أكبر مورد للأرز في العالم بعد الهند وتايلاند، وبلغت صادرات الأرز الفيتنامية عام ٢٠٢٠ حوالي (٧,١) مليون طن، وهو ما يقترب من مستويات عام ٢٠١٩، مع تفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ستزداد خيارات تصدير الأرز في فيتنام بشكل كبير.

الأرز هو المنتج الغذائي الأساسي في فيتنام، ولكن، مع تقديم المزيد من الخيارات للمستهلكين، ينخفض استهلاك الفرد من الأرز، تم الانتهاء من حصاد الأرز الشتوي / الربيعي العام الماضى (٢٠١٨)، والذي يتم الحصول عليه في الغالب عن طريق الزراعة المروية ويشكل (٤٦٪) من إجمالي الإنتاج في يونيو، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى (١٩,٩) مليون طن، أي ما يقارب متوسط السنوات الخمس الماضية، في حوض نهر ميكونغ، حيث يتركز إنتاج الأرز في جنوب البلاد، يُذكر أن المحصول مرتفع بشكل عام، على الرغم من أن مناطق الزراعة قد انخفضت بشكل طفيف مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الماضية بسبب مشاكل الجفاف والتملح.

زادت صادرات الأرز في فيتنام خلال فترة وباء "كوفيد – ١٩" وتمكنت من البيع بأسعار أفضل لأول مرة منذ ثلاثين عاماً مقارنة بمنافسها الأخير تايلاند، انخفضت صادرات المنتجات الزراعية الأخرى بسبب تأثيرات الوباء، لكن الإيرادات من صادرات الأرز وصلت إلى (٢,٢) مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٠، ويمثل هذا زيادة بنسبة (١٠,٤٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفي عام ٢٠٢٠، أصبحت الفلبين الزبون الأول لفيتنام، تم تصدير ما يقرب من (٤٠٪) من الصادرات إلى هذا البلد، ومن ناحية أخرى، زادت الصادرات إلى السنغال وإندونيسيا والصين بشكل سريع، يتوقع المصدرون المحليون أن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ستزيد بشكل كبير من خيارات تصدير الأرز في فيتنام.

تعد الذرة في فيتنام أحدى المنتجات المحلية القليلة التي تلبي احتياجات صناعة الأعلاف. ولكن انخفض إنتاج الذرة منذ عام ٢٠١٥، على عكس الطلب المحلي الأقوى، كما فشل تشجيع الحكومة للمزارعين على التحول من الأرز إلى الذرة في علاج ذلك.

اكتمل محصول ٢٠٢٠ للذرة إلى حد كبير، ويقدر إنتاج هذا الموسم بأقل من متوسط (١,٩) مليون طن، يرجع الانخفاض في الإنتاج إلى حقيقة أن بعض المزارعين اتجهوا إلى زراعة الخضروات بدلاً من الذرة، ويُستخدم (٨٥٪) من الذرة المنتجة في فيتنام للأعلاف والإنتاج الصناعي، تُستخدم الذرة كمكون رئيسي في علف الأغنام والماشية والخنازير، بالإضافة إلى ذلك، ولكون قمح العلف باهظ الثمن يتم استخدام الذرة كعلف، وحالياً يفضل مطاحن الأعلاف الذرة على القمح بسبب فرق السعر.

اقترب استيراد الذرة من تسجيل أعلى المستويات وزادت الحاجة إلى واردات الحبوب في فيتنام في ٢٠٢٠/٢١ بنسبة (١٠٪) مقارنة بالعام السابق وبلغت (١٥,٥) مليون طن، وتشير التقديرات إلى أن كمية الذرة التي سيتم شراؤها من الخارج ستصل إلى (١١,٥) مليون طن، وقطاع الأعلاف الذي بتطور منذ ٢٠١٢ له تأثير كبير على هذا، وتستورد فيتنام الذرة بشكل رئيسي من أمريكا الجنوبية، ولكنها تشتري أيضاً من

الولايات المتحدة وأوروبا الشرقية، وإن كان ذلك بكميات محدودة، والجدول رقم (١) يوضح إنتاج واستهلاك وتصدير الأرز في فيتنام .

الجدول رقم (١)

إنتاج واستهلاك وتصدير الأرز في فيتنام عام٢٠١٨-٢٠٢١

البيان	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	ملاحظات
الانتاج	٢٧٧٦٧	٢٨٣٠٠	٢٧٤٨٨	
الاستهلاك	٢١٤٠٠	٢١٤٠٠	٢١٤٠٠	
التصدير	٦٣٥٠	٦٧٠٠	٦٠٠٠	

Source : USDA , http://millerarabic.com/%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A.html

يعتبر القمح عنصر غذائي رئيسي مهم في فيتنام ؛ يتم استخدامه في إنتاج الخبز والنودلز والبسكويت الحلو، بلغ نصيب الفرد من استهلاك القمح للأغراض الغذائية في فيتنام (٥) كجم في عام ١٩٩٠، لكنه ارتفع إلى (١٦) كجم في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يصل إلى (٢٣) كجم في عام ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على القمح للأغراض الغذائية إلى (٢,٨) مليون طن في عام ٢٠٣٠، ارتفع استخدام القمح في صناعة الأعلاف الحيوانية من صفر تقريباً إلى ثلاثة ملايين طن منذ عشر سنوات.

ومع ضعف الطلب من قطاع الأعلاف، فمن المتوقع أن تقل الحاجة إلى الواردات بنسبة (١٠٪) عن متوسط السنوات الخمس الماضية، أي أن تظل عند (٣,٦) مليون طن، تم توفير ما يقرب من (٤٠٪) من احتياجات البلاد من القمح المطحون من أستراليا، وتشير التقديرات إلى أن الطلب على قمح العلف سيزداد مع استمرار تطور قطاعي تربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية في فيتنام، والجدول رقم (٢) يوضح إنتاج واستهلاك واستيراد القمح في فيتنام .

الجدول رقم (٢) إنتاج واستهلاك واستيراد القمح في فيتنام

البيـــــان	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	ملاحظـات
الانتـــاج	٤٦٥٠	٤٤٦٠	٤٥٠٠	
الاستهـــلاك	١٤٤٠٠	١٤٠٥٠	١٤٣٠٠	
الاستيـــراد	١٠٥٠٠	١٠٢٠٠	١٠٥٠٠	

Source : USDA . http://millerarabic.com/%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A.html .

تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية لطحن القمح في فيتنام (٣,٥) مليون طن، هذه القدرة تمثل ضعف الحاجة الحالية، تشير التقديرات إلى أن فيتنام ستنمو بنسبة (٣٪) كل عام حتى عام ٢٠٣٠، على الرغم من ذلك، ستظل سعة المطحنة أعلى من الاحتيـــاجـــات، حيث تهيمن أربع مطاحن قمح كبيرة على السوق في فيتنام .

تعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية في فيتنام، حيث تُوفّر فرص عمل لأكثر من نصف سكان البلاد، ويوظّف قطاع الصناعة (٨٪) من إجمالي العمالة الفيتنامية، ولكن رغم هذا إلا أنّ قيمة الإنتاج الصناعي والخدماتي يتفوق على الإنتاج الـــزراعـــي فـــي بدايات التسعينيات، ومع ذلك فإنّ الزراعة تُساهم بشكل رئيسي في صادرات فيتنام، كما أنّها هي المصدر الرئيسي للمواد الخام لكثير من الصناعات التحويلية،حيث تُعتبر فيتنام أكبر مُصدّر للكاجو في العالم، كما أنّها ثاني أكبر الدول المُصدّرة للأرز.

ثالثاً : قطاع الصناعة

قامت السياسة الصناعية لفيتنام على التعاون التجارى الخارجى؛ حيث لجأت علـــى سبيل المثال إلى سنغافورة التى تحتل المرتبة الأولى فى شرق آسيا كونها عضواً فـــى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف.

تُعرف فيتنام بأرض "التنين الصاعد" نظراً لشكلها الجغرافي وقوة وصلابة اقتصادها،

بفضل الإغلاق المبكر والفعال للحدود والتتبع الصارم للمخالطين، تشير البيانات الرسمية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام نما بنسبة (٢,٦٪) على أساس سنوي، وقد كان التعافي القوي في فيتنام مدفوعاً بثلاثة عوامل رئيسية: احتواء تفشي كوفيد- ١٩ بنجاح، ومرونة الصادرات، والدعم من خلال السياستين المالية والنقدية، الذي كان له إسهام أكبر.

١ - تم اتخاذ تدابير قوية وفعالة للسيطرة على انتشار كوفيد- ١٩ بعد ما يقرب من مائة يوم دون حدوث أي تفشي مجتمعي للوباء، واجهت فيتنام تفشياً مفاجئاً في أواخر يوليو نشأ في مدينة دانانغ، وفرضت السلطات بسرعة إغلاقاً على المنطقة المحيطة واعتمدت تدابير خاصة بالتباعد الاجتماعي في كافة أرجاء البلاد، وكان لهذا الإجراء تأثير سلبي طفيف على قطاعي التجزئة والترفيه. ومع ذلك، فقد تم الإبقاء على المصانع مفتوحة، مما قلص الاضطراب في القطاع الصناعي إلى أقل حد ممكن. وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة كانت فعالة في السيطرة على تفشي الوباء، مع تسجيل أقل من أربع حالات جديدة يومياً في سبتمبر ٢٠٢٠ بانخفاض عن الذروة التي تجاوزت خمسين حالة يومياً في أغسطس من نفس العام .

٢ - قوة ومرونة قطاع الصادرات الفيتنامي : حيث بلغت الصادرات مستوى قياسياً في أغسطس ٢٠٢٠ على الرغم من ضعف الطلب العالمي، وقد كان الطلب القوي على الأجهزة الإلكترونية عاملاً مهماً، حيث يشكل قطاع الأجهزة الإلكترونية حوالي (٤٠٪) من إجمالي الصادرات الفيتنامية. وقد ظل الطلب على الأجهزة الإلكترونية مدفوعاً بعمل الموظفين من المنزل في جميع الأنحاء، وحاجتهم إلى الوصول لوسائل تكنولوجيا معلومات سريعة وموثوقة. كما شهدت صادرات فيتنام إلى الولايات المتحدة نمواً بنسبة (٢٠٪) على أساس سنوي بفعل التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مع تحول المستوردين من الصين إلى مصادر إمداد بديلة من أجل تجنب التعريفات الجمركية الأمريكية. كما تستفيد

فيتنام من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٢٠ .

٣ – الدعم القوي عبر السياسات الاقتصادية، مع دور محوري للبنك المركزي في الأول من أكتوبر ٢٠٢٠، أقدم بنك فيتنام المركزي على خفض أسعار الفائدة الرسمية بواقع (٥٠) نقطة أساس، ليصل إجمالي مقدار تخفيف السياسة النقدية إلى (٢٠٠) نقطة أساس منذ بداية الجائحة. وفي ظل بقاء التضخم مكبوحاً عند (٣,٩٪) فقط على أساس سنوي في سبتمبر ٢٠٢٠ ، لا يزال أمام بنك فيتنام المركزي المجال لتخفيف أسعار الفائدة أكثر لمواجهة أي صدمات سلبية. علاوة على ذلك، يتمتع النظام المصرفي بوفرة السيولة، مما يتيح المجال للبنوك التجارية لخفض أسعار الفائدة لديها أكثر دون الحاجة إلى تخفيض أسعار الفائدة الرسمية، وفيما يتعلق بالجانب المالي، شهدت فيتنام ارتفاعاً قوياً في الإنفاق الاستثماري الحكومي بنسبة (٢٥٪) على أساس سنوي. لكن، من المرجح أن تقتصر الحزمة الثانية من التحفيزات على (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي (٦٠ – ٧٠) مليار دونغ فيتنامي من أجل الإبقاء على الدين الحكومي تحت مستوى (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، فإننا نرفع توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام إلى (٢,٩٪) هذا العام، بالنظر إلى آخر البيانات عن الربع الثالث من العام ٢٠٢٠ والعوامل الثلاثة التي تطرقنا إليها أعلاه. ومن شأن ذلك أن يجعل من فيتنام أفضل الاقتصادات أداءً في المنطقة.

أبرز الصناعات

تشمل الصناعات الرئيسية في فيتنام تجهيز الأغذية والملابس والمنسوجات والأحذية والآلات؛ بالإضافة إلى التعدين والفحم والصلب والاسمنت، الأسمدة الكيماوية،الزجاج، الإطارات، النفط، الهواتف المحمولة، منذ عام من ١٩٦٠، انتشر عدد قليل من الآلات والصناعات التحويلية التقليدية في فيتنام، وقد شملت صنع الحصير والأثاث والمواد الغذائية المصنعة، وأجزاء من المنازل من الخيزران والقش.

١. صناعة الإليكترونيات

استثمرت فيتنام في صناعة الإلكترونيات التي شهدت مساهمة هذا القطاع بنسبة (٢٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، على الرغم من أن صناعة الإلكترونيات تسيطر عليها الشركات الأجنبية العملاقة مثل سامسونغ وباناسونيك، إلا أن الدولة ما زالت تجني الكثير من الفوائد من هذه الصناعة .

٢. صناعة تجهيز الأغذية

تفوقت فيتنام في صناعة تجهيز الأغذية، حيث تنتج المصانع شرائح السمك المجمدة للسوق الأمريكية وشرائح الباذنجان المجمدة للسوق اليابانية، وشهدت قطاعات التصنيع الرئيسية مثل تصنيع الأغذية والسجائر والتبغ والمنسوجات والمواد الكيميائية والسلع الكهربائية نمواً سريعاً. وصل إلى مايقرب من ثلث النشاط الصناعي .

تعد فيتنام بمثابة مركز معالجة الأغذية في محاولة تلبية الطلب المتزايد على الأغذية المصنعة من الأسواق المحلية والدولية. حيث تهيمن صناعة الأغذية على المنتجات الزراعية والمعلبة التي يتم تعبئتها وشحنها إلى الخارج، ويمثل القطاع (٤٠٪) من صادرات فيتنام ويساهم بشكل مباشر في (١٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، ونتيجة لوفرة المواد الخام احتلت فيتنام أعلى المراكز في تصدير الأرز والبن وجوز الكاجو .

٣. صناعة التشييد

أدت الزيادة في الاستثمار الأجنبي إلى حدوث طفرة في الإنشاءات أدت إلى بناء مبانى سكنية شاهقة الارتفاع ومساحات مكتبية خاصة في المناطق الحضرية مثل مدينة هوشي، ولقد ساهمت صناعة التشييد بشكل مباشر بنسبة (٣٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥، ويعود ذلك أساسًا إلى الدعم الكبير من الحكومة الذي وضع قوانين مواتية للقطاع.

٤. صناعة التعدين

تعد صناعة التعدين بمثابة مساهماً كبيراً في الاقتصاد الفيتنامي حيث تمثل (٨,١٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي٢٠١٥ ، وتعتبر فيتنام موطن لأكثر من (٥٠٠٠) رواسب من المعادن و تشمل المعادن النادرة التي تعاني من ارتفاع الطلب عليها في جميع أنحاء العالم. فضلا عن امتلاكها (٧٪) من احتياطيات البوكسيت في العالم بالإضافة إلى التنجستن والتيتانيوم والفوسفات والفحم وخام الحديد، ومنذ عام ٢٠١٥، أصبحت فيتنام ثالث أكبر منتج للمعادن في جنوب شرق آسيا وتعد صناعة الصلب من ضمن القطاعات التي استفادت بشكل كبير من قطاع التعدين، هذا فضلاً عن وجود مخططات لإنشاء مصنع يُنتج مليوني طن من الفولاذ كلّ عام.

٥. صناعة الإلكترونيات

تُعتبر صناعة الإلكترونيات من أكبر الصناعات الفيتنامية، حيث تُشكّل ما نسبته (٢٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويرجع السبب في استثمار فيتنام في هذه الصناعة إلى الطلب المرتفع والمتزايد على الإلكترونيات كل عام على مستوى العالم، ويجدر بالذكر أنّ الشركات العملاقة الأجنبية هي المُهيمنة على هذه الصناعة، لكنّها شركات متعددة الجنسيات قامت بإنشاء صناعات في فيتنام، والتي شكّلت بدورها مصدر عمل للسكان المحليين.

يوجد العديد من الصناعات الأخرى في فيتنام، ومنها ما يأتي: معالجة القهوة والشاي. إنتاج مجموعة متنوعة من التوابل. إنتاج الأسمنت، والأسمدة، الفولاذ، وتُعتبر هذه الصناعات من أكبر المساهمات في اقتصاد فيتنام. صناعة الملابس والأنسجة. إنتاج الحرير. صناعة الدراجات النارية. صناعة الأحذية. صناعة منتجات التبغ. صناعة الدهانات. الصابون. الأدوية.

٦. الصناعة التحويلية

بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الفيتنامي نحو(٩٪)، مما انعكس على هيكل التجارة الخارجية، واختفى العجز ليتحول إلى فائض، وتفوقت

الصادرات الصناعية على الواردات باستمرار، وحازت على نسبة (٨٥٪) من إجمالي الصادرات الفيتنامية، مع التراجع الشديد في حصة صادرات المواد الخام منها، وباتت صادرات الصناعات عالية التقنية تشكل (٤٠٪) وبلغ عائدها (٨٣) مليار دولار في عام ٢٠١٨.

٧. الصناعات المنزلية الفيتنامية

تشمل الأنشطة الفيتنامية مثل زراعة الفطر وصنع البخور وتصنيع الحرير وتكرير السكر وتربية دودة القز وإنتاج الأرز والنبيذ وتصنيع الأغذية على نطاق صغير وصناعة الفحم والحرف اليدوية (الأثاث، ورنيش، الفخار، والحرير، سلال)، كما تنتشر أعداد كبيرة من النساء في خليج كام رانه متخصصين في إنتاج الملح من أحواض الملح المتبخرة، وتشتهر العديد من القرى بإنتاج حرفة معينة مثل صناديق ورنيش، والأثاث المرصع بالصدف أو المكنسة أو القبعات المخروطية.

رابعاً : قطاع التجارة

وقعت فيتنام على (١٦) اتفاقية تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف، وباتت عضواً فى منظمة التجارة العالمية ومنظمة آسيان، وأبرمت اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الجمركى الأوروبى الآسيوى. وأصبحت فى ٢٠١٨ واحدة من (١١) دولة مرشحة للانضمام إلى اتفاقية تفاهمات التجارة عبر المحيط الهادى. أدت هذه الاتفاقيات التجارية إلى خفض التعريفات بشكل كبير، وترسيخ الإصلاحات المحلية الصعبة، وفتحت الكثير من مسارات الاقتصاد للاستثمار الأجنبى.

تمثل فيتنام سوقاً مهماً للسلع الأجنبية، حيث يبلغ ما تصدره فيتنام إلى الصين نحو (٥٠,٣٧) مليار دولار، والولايات المتحدة بقيمة (٤٨,٤٣) مليار دولار، وإلى اليابان بنحو (١٨,٥٣) مليار دولار، وألمانيا (١٠,٩٢) مليار دولار أمريكي، بينما تستورد من الصين بمبلغ (٧١,٦٢) مليار دولار، ومن اليابان ما قيمته (١٥,٠٦) مليار دولار، ومن سنغافورة (١٢,٢٩) مليار دولار، ومن تايلاند ما يقرب من (١١,٦٠) مليار دولار أمريكي (طبقاً لإحصائيات ٢٠١٨/ ٢٠١٩)

خامساً : قطاع الخدمات

١. النقل والاتصالات

تتمتع فيتنام بنظام مواصلات ونقل فعال، ويشمل النقل البري والسكك الحديدية، وتوفر الأنهار وفروعها وسائل نقل مائي مهم، وتعتبر الدراجة وسيلة المواصلات الفردية الرئيسية في شمالي فيتنام، وكذلك في الجنوب، إلى جانب الدراجات النارية الواسعة الاستخدام. وتبلغ نسبة مالكي السيارات الخاصة أقل من (١٪) من مجموع السكان.

أعلنت الحكومة الفيتنامية في بيان بدء العمل في مشروع إقامة مطار لونج تانه الدولي الذي تقدر تكلفته بنحو (١٦) مليار دولار ويعتبر أحد أكبر مشروعات البنية التحتية في تاريخ فيتنام. يوجد مطار لونج تانه على بعد ساعتين من مدينة هو تشي منه أكبر مدن فيتنام من حيث عدد السكان وأكبر مركز للنقل فيها، ومن المتوقع أن يخفف المطار الجديد اختناق حركة الطيران في جنوب البلاد ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفيتنام، بحسب بيان الحكومة.

يعتبر "مشروع مطار لونج تانه الدولي واحد من أهم (١٦) مشروع مطار على مستوى العالم". وأضاف رئيس الوزراء أنه من المتوقع أن يساهم بناء المطار بما يتراوح بين (٣، ٥٪) من إجمالي الناتج المحلي لفيتنام عند اكتمال العمل فيه.

ومن المتوقع انتهاء العمل من المرحلة الأولى للمطار عام ٢٠٢٥ وبتكلفة تبلغ (٤,٦) مليار دولار، وتستهدف الحكومة اتمام مراحل المشروع الثلاث بحلول ٢٠٤٠ وعند انتهاء العمل من المشروع بالكامل سيضم المطار أربعة ممرات ومبان للركاب قادرة على خدمة (١٠٠) مليون راكب وخمسة ملايين طن من البضائع سنوياً .

٢. السياحة

أصبحت فيتنام الآن الوجهة السياحية الأكثر ملاءمة في جنوب شرق آسيا، حيث تلعب السياحة دوراً مهماً في اقتصادها ، ففي عام ٢٠١٢ استقبلت البلاد حوالي ٦,٨ مليون زائر من دول مختلفة حول العالم، وارتفع العدد إلى أكثر من ٧ ملايين في عام

٢٠١٣، وقد برزت كوجهة جذابة للسياح من مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٦ ، حيث حققت رقما قياسيا بلغ ١٠ ملايين زائر من جميع أنحاء العالم ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٦ ٪ عن عام (٢٠٠٩).(٢) ، وقد ارتفع عدد السياح الذين يزورون فيتنام ١٦,٢% على أساس سنوي ليصل إلى ١٨ مليون سائح بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وتهدف حكومة هانوي إلى زيادة عدد السائحين إلى البلاد ليصل إلى ٢٠,٥ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٠.

مساهامات القطاعات الاقتصادية في اقتصاد فيتنام :

يمثل قطاع الخدمات نسبة كبيرة من الاقتصاد الفيتنامي وبنسبة تصل إلى (٤٥,٥٪)، يليها قطاع الصناعة المهم جدا، ويمثل القطاع الصناعي (٣٥-٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، وقد شهد معدلات نمو اقتصادية مميزة ناهزت (١٠٪)، أما عن قطاع الزراعة فيمثل اليوم (١٤,٧٪) من الاقتصاد، ولكنها توظف (٤٠٪) من الأيدي العاملة الفيتنامية (٢٠١٩)

هذا بالاضافة الي تواجد العديد من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات إما لديها عمليات في فيتنام، أو تخطط للاستثمار فيها، مثل شركة سامسونج، التي تعد أكبر مؤسسة استثمار أجنبية فيها، حيث تبلغ قيمة استثماراتها هناك ١٧ مليار دولار أمريكي، وفي الآونة الأخيرة بدأت سامسونج في بناء مركز للأبحاث والتطوير بقيمة ٢٢٠ مليون دولار بها، وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير الصحفية إلى أن شركات مثل غوغل وديل وأمازون وآبل ونينتندو تستثمر حاليا في فيتنام

وتجدر الاشارة الي ان النجاح الرئيسي الآخر لفيتنام يتمثل في مجال التصنيع بقطاع صناعة الملابس والأحذية، فقد بدأت شركة YKK اليابانية، وهي أكبر مصنع للسحابات في العالم، عملياتها في مصنعها الثاني في أواخر عام ٢٠١٩ بعد استثمار ٦٠ مليون دولار أمريكي في هذه المنشأة الواقعة بمقاطعة هانام الفيتنامية، وبذلك تكون شركة YKK قد حذت حذو علامات تجارية عالمية كبرى، مثل نايكي وأديداس ويونيكلو وH&M، التي لها وجود فعلي راسخ في فيتنام.

خاتمة

شهد ت فيتنام نمواً واسع النطاق وانخفاضا في معدلات التضخم خلال السنوات القليلة الماضية، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى جهود الإصلاح الحكومية، والضبط المالي، وتدابير تعزيز القطاع المصرفي، وإنعكس التحسن في الأداء الاقتصادي الفيتنامي على الحالة الاجتماعية والمعيشية للسكان؛ حيث ارتفع متوسط دخل الفرد إلى ما يقرب من (٢٨٠٠) دولار في السنة، وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة إلى (١,٤٥٪)، وهو ما يعد إنجازاً مهماً للحد من الفقر، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نوه إلى أن فيتنام تعتبر واحدة من أعلى معدلات النمو في العالم في عام ٢٠١٩.

وعلي الرغم من تاثر الدولة "بوباء كوفيد-١٩ "الا أنه اظهر تقرير حكومي أن اقتصاد فيتنام شهد نمواُ بنسبة ٥ر٦٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، فلقد بلغ النمو في قطاع الصناعة والبناء ٨ر٣٦% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين نما قطاع الخدمات بنسبة ٣ر٩٦ %. كما شهد النصف الأول من ٢٠٢٠ تعافيا قويا للواردات والصادرات، وبلغ إجمالي حجم تداول الصادرات والواردات ٣١٧ مليار دولار، بارتفاع بنسبة ٣٢% مقارنة بالنصف الأول من ٢٠٢٠ .